ICC-ASP/18/27

المحكمة الجنائية الدولية

جمعية الدول الأطراف

Distr.: General
20 November 2019

ARABIC
Original: English

الدورة الثامنة عشرة
لاهاي، ٢-٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩

تقرير المكتب عن الفريق الدراسي المعني بالحوكمة

المحتويات

الصفحة

أولاً- المقدمة ٢
ثانياً- النظر في المسائل ٢
ألف. مؤشرات الأداء ٢
باء. مشاركة الضحايا ٥
ثالثاً- العمل المقبل ٦
رابعاً- التوصيات ٦

أولا- مقدمة

١. أُنشئ الفريق الدراسي المعني بالحوكمة ("الفريق الدراسي")، بموجب قرار[١] صادر عن جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ لـ"إجراء حوار منظّم بين الدول الأطراف والمحكمة بغية تعزيز الإطار المؤسسي لمنظومة نظام روما الأساسي وزيادة نجاعة وفعالية المحكمة مع الحفاظ الكامل على استقلالها القضائي ..."؛ و"تيسير الحوار بغية تحديد المسائل التي تحتاج إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات بشأنها، بالتشاور مع المحكمة، وتقديم توصيات إلى الجمعية عن طريق المكتب". كما نص القرار المذكور على أن "تتضمن المسائل التي ينبغي أن يتناولها الفريق الدراسي، على سبيل الذكر لا الحصر، المسائل المتعلقة بتعزيز الإطار المؤسسي داخل المحكمة وبين المحكمة والجمعية، فضلاً عن أي مسائل أخرى ذات صلة بعمل المحكمة".

٢. وقد تناول الفريق الدراسي في عام ٢٠١١ العلاقة بين المحكمة والجمعية، وتعزيز الإطار المؤسسي داخل المحكمة، وزيادة نجاعة الإجراءات الجنائية. وبناءً على طلب الجمعية في دوراتها من العاشرة إلى السابعة عشرة، استمر الحوار بين أجهزة المحكمة والدول الأطراف طيلة الأعوام من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٩.

٣. وأحاطت الجمعية في دورتها السابعة عشرة علماً بتقرير المكتب عن الفريق الدراسي[٢] وبالتوصيات الواردة فيه، ومدَّدت فترة ولاية الفريق الدراسي لسنة أخرى.[٣]

٤. وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠١٩ عيَّن المكتب سفيرة شيلي ماريا تيريزا إنْفانتي كافي وسفير اليابان هيروشي إنوماتا رئيسَيْن متشاركين للفريق الدراسي. وعين المكتب أيضاً في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٩ السيد راينهارد هاسنْبفلغ (ألمانيا) والسيدة إديث نغونغو (كينيا) والسيدة لورا فيكتوريا سانشيز (كولومبيا) كمنسقين مشتركين للفريق الدراسي. وعيّن المكتب في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ السيد جان كريستوف نيميتز (ألمانيا) كمنسق مشترك، ليحل محل السيد راينهارد هاسنْبفلغ الذي أتم ولايته في لاهاي. وعلاوة على ذلك، عين المكتب في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ السفير هيديسا هورينوشي (اليابان) رئيسًا متشاركًا للفريق الدراسي، ليحل محل السفير هيروشي إنوماتا الذي أتم ولايته في لاهاي.

٥. وعقد الفريق الدراسي اجتماعين منتظمين في ٥ تموز/يوليو و١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، كما عُقدت عدة لقاءات غير رسمية بين الرئيسَيْنِ المتشاركَيْنِ والمنسقين المتشاركين وممثِّلي الدول الأطراف وأجهزة المحكمة والمجتمع المدني.

٦. ويصف التقرير الحالي عن الفريق الدراسي الأنشطة التي اضطلع بها هذا الفريق خلال السنة المنصرمة ويتضمَّن توصيات بشأن مواصلة عمله.

ثانيا- النظر في المسائل

٧. ركز برنامج عمل الفريق الدراسي على مجالين رئيسيين: (أ) مواصلة النقاش حول مؤشرات الأداء وإجراء تحديثات قدر الإمكان على تطوير المؤشرات النوعية والكمية؛ (ب) ومواصلة النقاش حول مشاركة الضحايا في الإجراءات التي تقوم بها المحكمة الجنائية الدولية.

---

[١] القرار ICC-ASP/9/Res.2.

[٢] الوثيقة ICC-ASP/17/30.

[٣] الفقرة ٩٠ من القرار ICC-ASP/17/Res.5.

ألف- مؤشرات الأداء

٨. أشارت الرئيسة المتشاركة سفيرة شيلي ماريا تيريزا إنْفانتي كافي في الاجتماع الذي عُقد في ٥ تموز/يوليو ٢٠١٩ إلى أن الفريق الدراسي المعني بالحوكمة قد تلقى مشاريع الخطط الإستراتيجية لمكتب المدعي العام والمحكمة وقلم المحكمة، والتي أشار كل منها إلى مؤشرات الأداء. وسبق أن أعدت المحكمة ثلاثة تقارير عن تطوير مؤشرات الأداء، كان آخرها "التقرير الثالث عن تطوير مؤشرات الأداء المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية" بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ ("تقرير المحكمة الثالث"). وأشارت الرئيسة المتشاركة إلى أن ملخص حلقة النقاش حول مؤشرات الأداء المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية، التي عُقدت خلال الدورة الخامسة عشرة لجمعية الدول الأطراف في عام ٢٠١٦، متاح على موقع الجمعية.[٤] وأعربت الرئيسة المتشاركة أن جميع هذه الوثائق كانت بمثابة أدوات ناجعة ليواصل الفريق الدراسي عمله وتوجهت بالشكر إلى المحكمة على مشاركتها في هذا الصدد.

٩. وأشارت الرئيسة المتشاركة إلى الولاية المسندة إلى الجمعية في دورتها السابعة عشرة بشأن الفريق الدراسي.[٥] وقد قدم ممثلو أجهزة المحكمة في الاجتماعات الأخيرة للفريق العامل في لاهاي، مشاريع الخطط الإستراتيجية ذات الصلة. وأشارت إلى أن كل مشروع من الخطط الاستراتيجية يتضمن قسماً عن مؤشرات الأداء، وأشارت إلى أن الدول قد سلّطت الضوء في السنوات السابقة على أهمية الصلة بين الخطط الاستراتيجية وميزانية المحكمة. وأشارت إلى أن مؤشرات الأداء تكتسي أهمية فيما يتعلق بالمساعدة في عملية إعداد الميزانية، وأن الميزانية نفسها تعكس مؤشرات الأداء.

١- العرض الذي قدمه ممثل الرئاسة

١٠. قدم القائم بأعمال ديوان الرئاسة السيد هيراد ابتاهي، خلفية تطور مؤشرات الأداء. وأشار إلى أنه في معتكف غليون[٦] بدا واضحا، بالإضافة إلى القواعد المعيارية، ضرورة بدء العمل بالقياسات. وخلص المعتكف إلى ضرورة التركيز على مؤشرات الأداء. وقررت الدول الأطراف لاحقاً متابعة النقاش بشأن مؤشرات الأداء، وطلبت إلى المحكمة في الدورة الرابعة عشرة أن توافي الفريق الدراسي المعني بالحوكمة بالتحديثات حول تطور المؤشرات النوعية والكمية.[٧]

١١. وتتمثل المؤشرات الأربعة التي حددتها المحكمة في أن: إجراءات المحكمة سريعة وعادلة وشفافة في كل المراحل؛ وقيادة المحكمة وإدارتها تتسمان بالفعالية؛ والمحكمة تضمن توفير الأمن الكافي في عملها، بما في ذلك حماية الأشخاص المعرضين للخطر جراء انخراطهم في عمل المحكمة؛ وتيسير سبيل وصول الضحايا إلى المحكمة. وكانت هذه الأهداف عبارة عن مزيج من المؤشرات النوعية والكمية. وعلى الرغم من أن التقرير الثالث قد أشار إلى أن المحكمة ستواصل عملها في عام ٢٠١٨، فإن ذلك لم يتيسر بسبب تغيير ثلثي قيادة المحكمة في عام ٢٠١٨. وقررت بذلك استئناف العمل في عام ٢٠١٩. وتولت الرئاسة المرحلة الأولى من العمل، وسيتولى قلم المحكمة بعض المجالات بعد ذلك. وستواصل المحكمة جمع البيانات ذات

---

[٤] https://asp.icc-cpi.int/en_menus/asp/sessions/documentation/15th-session/Pages/ASP15-Plenary.aspx

[٥] البندين ج) ود) من الفقرة ٩ من المرفق الأول بالقرار ICC-ASP/17/Res.5.

[٦] معتكف حول تعزيز الإجراءات في المحكمة الجنائية الدولية، غليون، سويسرا، الفترة من ٣ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

[٧] الفقرة ٨ من المرفق الأول بالقرار ICC-ASP/14/Res.4.

الصلة بالأهداف الأربعة وستواصل، على هذا الأساس، تقييم ما إذا كانت المؤشرات المحددة تحتاج إلى مزيد من التعديل.

٢- العرض الذي قدمه ممثل مكتب المدعي العام

١٢. أشار السيد ميشيل دي سمدت، مدير شعبة التحقيقات بمكتب المدعي العام، إلى أن مكتب المدعي العام قد عرض نموذج مؤشرات الأداء الخاص به في خطته الإستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. وتضمنت تلك الخطة ١٤ مؤشرا، وتعكس أربعة مجالات من الأداء التي يمارس عليها مكتب المدعي العام رقابة كافية، وهي: (١) نتائج الادعاء العام، (٢) التميز التشغيلي، (٣) التميز الإداري، (٤) الابتكار والتعلم. وأُجري استعراض مؤشرات الأداء الأصلية الأربعة عشر كجزء من مشروع الخطة الاستراتيجية الجديد للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ الذي وضعه مكتب المدعي العام، ونجم عنه تقليص عدد مؤشرات الأداء إلى ١١.

١٣. وشرح الأنواع الثلاثة من المؤشرات[٨] والمبادئ الثلاثة ذات الصلة المطبقة في استخدام مؤشرات الأداء.[٩] وفيما يتعلق بكيفية تطبيق مؤشرات الأداء، فسيتم قياسها كل ثلاثة أشهر من خلال استخدام لوحة معلومات الأداء، كأداة عملية تستخدمها إدارة مكتب المدعي العام لتقييم ما تم إنجازه وما يلزم تحسينه، على سبيل المثال تقييم كيفية الوفاء بمعايير الجودة؛ وتقييم الأداء من منظور الإدارة؛ وكذلك كيفية إدارة الميزانية البرنامجية. وكان القصد من وراء ذلك هو إتاحة تقييم شامل عن الوضع الراهن للتنفيذ.

١٤. وعلاوة على ذلك، وصف الخطوات الجاري اتخاذها لمواءمة مؤشرات الأداء مع الميزانية البرنامجية والخطة الاستراتيجية، على سبيل المثال تقديم جميع الشعب والأقسام أهداف ميزانيتها على أساس الخطط المؤقتة للمحكمة بأسرها ومكتب المدعي العام؛ تحديد الصلة بين المحكمة الجنائية الدولية وأهداف مكتب المدعي العام وغاياته، لضمان تغطيتها جميعها؛ دمج التحديثات بشأن مؤشرات الأداء.

١٥. وفيما يتعلق بالتطورات المستقبلية، سيقوم مكتب المدعي العام بإجراء بحث حول كيفية تعميق قياس الأثر، على سبيل المثال كيفية جعل الأهداف أكثر واقعية. وسيتعاون مع الدول الأطراف لتكون له رؤية أفضل عن كيفية العمل مع مكاتب الادعاء الوطنية وصلة ذلك بالخطط والأهداف والميزانيات والمؤشرات الاستراتيجية. وفيما يتعلق بالإبلاغ الخارجي، سيبلغ على أساس سنوي عن نتائج تنفيذ مؤشرات الأداء.

١٦. وفيما يتعلق بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى، ستتبادل الأجهزة الخبرات فيما بينها وستضع المزيد من المؤشرات المشتركة فيما بينها، على سبيل المثال رفاه الموظفين وتطوير دورة التخطيط الاستراتيجي، بما يضمن أنه تكون دورات جميع الخطط متوائمة بحلول عام ٢٠٢٠.

[٨] ١) مؤشرات الأداء الفعلية (المؤشرات الاستراتيجية والمؤشرات التشغيلية)؛ ٢) وعوامل النجاح الحاسمة، التي تؤثر على النتائج (التعاون والأمن والموارد)؛ ٣) ومؤشرات عبء العمل.

[٩] ١) ينطبق قياس الأداء على العناصر التي تمارس عليها رقابة كافية عليها؛ ٢) والتعداد، أي أن المؤشرات تُحدد كميا؛ لكن لا يمكن قياس كل ما هو قابل للعد ولا يمكن تعداد كل ما هو قابل للقياس، على سبيل المثال تطور معدل الإدانة، طول مدة التحقيق، متوسط عدد الصفحات لكل عبارة)؛ ٣) اعتماد مبدأ الانتقائية عند تحديد مؤشرات الأداء.

٣- العرض الذي قدمه ممثل قلم المحكمة

١٧. أشار ممثل قلم المحكمة، السيد خوان أنطونيو إسكوديرو، إلى أن الخطة الاستراتيجية للمحكمة بأسرها تشير إلى ثلاث فئات من الأهداف: أهداف أداء الأجهزة القضائية والادعاء العام؛ وأهداف التعاون والتكامل؛ وأهداف الأداء التنظيمي. وأشار أيضا إلى أنه في بعض الأحيان كانت البيانات المتوفرة محدودة، وكذلك كانت هناك اختلافات في كل جهاز من أجهزة المحكمة، عند تطبيق مؤشرات الأداء على أعمال المحكمة. ومن أجل قياس المؤشرات، كان من الضروري التركيز على البيانات والحقائق. وأشار إلى أنه، ولأول مرة، كانت هناك ثلاث خطط استراتيجية تغطي نفس الفترة. وكان الهدف المشترك للأجهزة الثلاثة هو العمل سويًا لتنسيق النهج المختلفة والنجاح في قياس تنفيذ الأهداف في الخطط المعنية. وسيقوم قلم المحكمة بمواءمة أهدافه مع أهداف المحكمة بأسرها.

١٨. وأشار ممثل قلم المحكمة إلى إحراز تقدم في العمل، وأنه في الإطار الزمني المقترح للتنفيذ، ستجري بعض الأنشطة المتعلقة بمؤشرات الأداء خلال السنة الثانية من الخطة. وأولى قلم المحكمة أهمية لبيانات الأداء، حيث أشارت الخطة الاستراتيجية إلى مجموعتين من البيانات: البيانات على مستوى المحكمة، والتي من شأنها تجديد تقرير المحكمة عن مؤشرات الأداء، ومجموعة من البيانات عن الخدمات التي قدمها قلم المحكمة. وستُجمع البيانات وفقًا للأقسام الثلاثة داخل قلم المحكمة. وسينشر هذا الأخير تقرير سنوي عن الأداء يحتوي على جميع البيانات وتحليلها. وعلاوة على ذلك، ستتم مراجعة مؤشرات الأداء وتنقيحها عند الضرورة، كجزء من عملية التخطيط الاستراتيجي.

١٩. وقُسمت مؤشرات الأداء ومؤشرات عبء العمل المدرجة في تقرير المحكمة الثالث الصادر سابقا بشأن مؤشرات الأداء إلى أربعة أهداف حُددت في معتكف غليون، وهي أن: (١) إجراءات المحكمة سريعة وعادلة وشفافة في كل المراحل؛ (٢) وقيادة المحكمة وإدارتها تتسمان بالفعالية؛ (٣) المحكمة تضمن توفير الأمن الكافي في عملها، بما في ذلك حماية الأشخاص المعرضين للخطر جراء انخراطهم في عمل المحكمة؛ (٤) وتيسير سبيل وصول الضحايا إلى المحكمة.[١٠]

٢٠. وللمضي قدماً، كان قلم المحكمة يعتزم تكييف الأهداف وفقًا للخطة الاستراتيجية الجديدة لقلم المحكمة. وقد أُنجز الكثير من العمل بحلول عام ٢٠١٧ تحت قيادة الرئيسة السابقة للمحكمة[١١] على النحو الوارد في التقرير الثالث، وكان قلم المحكمة يعتزم مواصلة تحسين هذا العمل وتعزيزه. وبالتنسيق مع الرئاسة الحالية، سيقوم قلم المحكمة بإصدار تقرير أكثر دقة وسلاسة أمام القارئ.

باء- مشاركة الضحايا

٢١. أشار الفريق الدراسي، في اجتماعه المعقود في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، إلى أعماله السابقة المتعلقة بالضحايا، بما في ذلك آخر حلقة دراسية نُظمت في ٢٠١٨ حول مشاركة الضحايا وحلقة النقاش العامة في الدورة السابعة عشرة بعنوان "إنجازات وتحديات مشاركة الضحايا والتمثيل القانوني بعد عشرين سنة من اعتماد نظام روما الأساسي"،[١٢] ونُظم كلا الحدثين من قبل منسِّقَيْنِ متشاركين معنيين

[١٠] الفقرة ٢.

[١١] القاضية سيلفيا فرنانديز دي غورمندي

[١٢] السيدة إيريكا لوسيرو (الأرجنتين) والسيد فيليب ديكسون (المملكة المتحدة).

بالمجموعة الأولى من المسائل المعهود بها إلى الفريق الدراسي (زيادة نجاعة الإجراءات الجنائية) لعام ٢٠١٨.

٢٢. وأشار الفريق الدراسي أيضًا إلى الولاية المنفصلة للجمعية بشأن الضحايا،[١٣] والتي كانت ذات صلة أيضًا بعمل الفريق الدراسي:

> "يشير إلى التزام المحكمة السابق باستعراض استراتيجيتها المنقحة فيما يتصل بالضحايا حالما تكتمل الدورة القضائية،[١٤] وبالتالي يطلب إلى المحكمة تقديم استراتيجية محدثة، بما في ذلك الأهداف القابلة للقياس والمحددة زمنيا، إلى الجمعية في دورتها الثامنة عشرة."

٢٣. وعلاوة على ذلك، أشار الفريق الدراسي إلى أن مسائل الضحايا قد أدرجت في الخطط الإستراتيجية ذات الصلة للمحكمة،[١٥] وكذلك في "المصفوفة المتعلقة بالمجالات المحتملة لتعزيز المحكمة ونظام روما الأساسي"، التي أعدتها رئاسة الجمعية بعد عقد المكتب لمعتكفه في ١٣ حزيران/يونيو ٢٠١٩.

٢٤. وأشار القائم بأعمال ديوان رئاسة المحكمة إلى استراتيجية المحكمة المنقحة الخاصة بالضحايا (٢٠١٢)[١٦] وأشار إلى أن إعداد تلك الخطة المنقحة تطلب إجراء مشاورات لجمع مختلف المصالح المتعلقة بمشاركة الضحايا. وفي غضون ذلك، كانت الدوائر تتخذ القرارات، على سبيل المثال بشأن طلبات الضحايا ومعالجتها، وقد أُدرج كل ذلك في دليل الإجراءات العملية لدوائر المحاكمة. وقد سعى القضاة إلى ضمان المضي قدماً في الإجراءات، وأن يعمل الصندوق الاستئماني للضحايا بموجب ولايته المنفصلة بشأن المسائل المتصلة بالضحايا، وأصدرت الدوائر أوامر بجبرهم.

٢٥. وأشار إلى أن الخطط الاستراتيجية الحالية ذات الصلة للمحكمة ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة تشير كل منها إلى الضحايا، على سبيل المثال فيما يتعلق بالحماية والرفاه؛ والمشاركة؛ والتواصل وإدارة التوقعات. وبالتعاون مع قسم مشاركة الضحايا وجبرهم، وبالتشاور مع الأجهزة الأخرى للمحكمة،كان المسجل يعتزم إعداد استراتيجية محدثة، بما في ذلك أهداف قابلة للقياس ومحددة زمنيا.

إحاطة عن معتكف القضاة

٢٦. تلقى الفريق العامل في اجتماعه الذي عقده في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر أيضا إحاطة من القائم بأعمال ديوان رئاسة المحكمة بشأن معتكف القضاة المعقود يومي ٣ و٤ تشرين الأول/أكتوبر. وكان الغرض من المعتكف هو تمكين القضاة من إجراء عمليات تبادل خاصة بشأن الموضوعات المتعلقة بنجاعة وأداء الأنشطة القضائية، ولا تشمل تلك الأنشطة عمل الدوائر المستقلة. ونظر القضاة في ثلاث مسائل: أ) المبادئ التوجيهية لدوائر المحاكمة بشأن صياغة الأحكام وهيكلتها؛ ب) والجداول الزمنية للقرارات القضائية الرئيسية؛ ج) وإدارة عمليات الانتقال داخل الأجهزة القضائية.

٢٧. وأشار القائم بأعمال ديوان المحكمة إلى أنه بعد الاستعراض التقني، سيتم دمج المبادئ التوجيهية بشأن صياغة الأحكام وهيكلتها والجداول الزمنية المتفق عليها للقرارات القضائية الرئيسية في دليل الإجراءات العملية لدوائر المحاكمة.

---

[١٣] الفقرة ١١٠ من القرار ICC-ASP/15/Res.5.

[١٤] الفقرة ١ من القرار ICC-ASP/13/Res.4.

[١٥] الخطط الاستراتيجية للمحكمة ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة، مؤرخة على التوالي في ١٧ تموز/يوليو و٢٢ تموز/يوليو و١٧ تموز/يوليو ٢٠١٩.

[١٦] الوثيقة ICC-ASP/11/38 المؤرخة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٢٨. وفيما يتعلق بإدارة عمليات الانتقال داخل الأجهزة القضائية، أبلغ القائم بأعمال ديوان الرئاسة الاجتماع أن المحكمة ستحدد الوضع الراهن لعمل القضاة وتصدر تقريراً عن الطريقة التي تعين بها الرئاسة القضاة والأسباب التي تفرض في بعض الحالات تمديد فترة عمل القضاة. وأشار إلى أن الغرض من التقرير هو تحديد الوضع الراهن في حين ستقدم المحكمة توصيات كلما أمكن ذلك.

ثالثا- العمل المقبل

٢٩. فيما يتعلق بالخطوات القادمة التي سيتخذها الفريق الدراسي، أشار المنسقين المشتركين أن المصفوفة، التي تنظر فيها فرق العمل التابعة للمكتب، تتضمن قسمًا عن "الحوكمة والإدارة والقيادة"، وهو قسم غطى مجموعة واسعة من الموضوعات، بما في ذلك ثقافة الإدارة والحوكمة؛ والحوكمة والقيادة الموحدتين؛ والموارد البشرية النوعية والكمية الكافية؛ وتعيين أمين المظالم/ وضع إجراءات التظلم الداخلية. كما حدد مشروع اختصاصات استعراض الخبراء المستقلين السمات المميزة للخبراء في المجموعات الثلاث في المرفق الأول وفي المرفق الثاني، ووضع قائمة بالمسائل القانونية والتقنية التي ستشملها كل مجموعة. وأشار كلا المرفقين إلى المجموعة الأولى، الحوكمة.

٣٠. وأشار المنسقين المشتركين إلى أن عمل الفريق الدراسي في المستقبل يمكن أن يتعلق بمواضيع الحوكمة التي سيغطيها خبراء مستقلون في المستقبل، وفي هذا يلزم تفادي تكرار العمل.

رابعا- توصيات

٣١. تقدم لجنة الدراسات من خلال المكتب التوصيات التالية لتنظر فيها الجمعية:

ألف- نص يُدْرَج في القرار الجامع

إن جمعية الدول الأطراف،

١. *ترحِّب* بالحوار المنظَّم المستمر بين الدول الأطراف والمحكمة بغية تعزيز الإطار المؤسسي لمنظومة نظام روما الأساسي وتحسين نجاعة المحكمة وفعاليتها مع الحفاظ الكامل على استقلالها القضائي؛

٢. تحيط علماً بتقرير المكتب عن الفريق الدراسي المعني بالحوكمة؛[١٧]

٣. *تمدِّد* لسنةٍ أخرى فترةَ ولاية الفريق الدراسي، المنصوص عليها في القرار ICC-ASP/9/Res.2، والممدَّدة بموجب القرارات ICC-ASP/10/Res.5 وICC-ASP/11/Res.8 وICC-ASP/12/Res.8 وICC-ASP/13/Res.5 وICC-ASP/14/Res.4 وICC-ASP/15/Res.5 وICC-ASP/16/Res.6 وICC-ASP17/Res.5؛

٤. *تشجع* المحكمة على مواصلة عملها في عام ٢٠٢٠ المتعلق بوضع ممارسة تتبع فيما يتصل خاصة بمشاركة الضحايا؛

[١٧] الوثيقة ICC-ASP/18/27.

٥. *تطلب* إلى الدول الأطراف مواصلة النظر في مقترحات التعديل التي يقدِّمها الفريق العامل المعني بالدروس المستخلَصة؛
٦. *ترحّب* بعمل المحكمة المستمر فيما يتصل بموضوع مؤشرات الأداء باعتبارها أداة مهمة للنهوض بوظائفها؛
٧. *تعبّر* عن رغبتها في مواصلة تحاورها مع المحكمة بشأن هذا الموضوع، واضعة في اعتبارها أنه يتعيَّن على المحكمة أن تطبِّق النهج الذي تعتزم اتّباعه بغية إيتاء نتائج يمكن أن تمثِّل أساساً للمضي في الحوار؛
٨. *تحيط علماً* بـ "المصفوفة المتعلقة بالمجالات المحتملة لتعزيز المحكمة ونظام روما الأساسي"، التي أعدتها رئاسة الجمعية في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ وباختصاصات استعراض الخبراء المستقلين، وتشير إلى أن الفريق الدراسي قد ينظر في بعض المسائل المندرجة تحت "الحوكمة"؛

باء- نص يُدْرَج في القرار الجامع، ضمن مرفقه المتعلق بالمهام المكلَّف بها

فيما يتعلق **بالفريق الدراسي المعني بالحوكمة،**

(أ) *تدعو* إلى مواصلة الانخراط في الحوار المنظَّم مع الدول الأطراف بغية تعزيز الإطار المؤسسي لمنظومة نظام روما الأساسي وزيادة نجاعة وفعالية المحكمة مع الحفاظ الكامل على استقلالها القضائي؛

(ب) *تطلب* إلى الفريق الدراسي أن يتابع الحوار المتعلق بمؤشرات الأداء مع المحكمة؛

(ج) *تشجع* المحكمة على المثابرة على إطلاع الفريق الدراسي المعني بالحوكمة على كل ما قد يطرأ من مستجدات بشأن إعداد مؤشِّرات الأداء النوعية والكمية؛

(د) *تدعو* المحكمة إلى رصد الاستعانة بالوسطاء عن طريق فريقها العامل المعني بالوسطاء بغية صون سلامة إجراءاتها القضائية وحقوق المتهمين؛

(ه) *تطلب* إلى المحكمة إحاطة الدول الأطراف، عند الاقتضاء، علماً بالمستجدات الهامة المتصلة بالاستعانة بالوسطاء، ما قد يستلزم من المحكمة تعديل المبادئ التوجيهية ذات الصلة؛

(و) *تدعو* الفريق الدراسي إلى النظر في المسائل التالية المدرجة في المصفوفة، مع مراعاة عمل فريق الخبراء المستقلين، وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى الدورة التاسعة عشرة للجمعية:

'١' ٤,١ انتخاب المسجل

'٢' ٨,١ مؤشرات الأداء

'٣' ١٣,١ إجراءات تعديل القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات

'٤' ٩,٢ إدارة عمليات الانتقال داخل الأجهزة القضائية